

ماذا سيلبي الهيمنة الأميركية؟

التي تمتلك احتياطات الطاقة، باختصار، ساعدت سياسة الطاقة الأميركية على بروز منتجي النفط والغاز كمرکز قوى أساسية.

وكان للسياسة الاقتصادية الأميركية دورها أيضاً. الرئيس الأميركي الأسبق ليندون جونسون تعرض لانتقادات كبيرة لأنه خاض حرباً في فيتنام وزاد الإنفاق الداخلي في الوقت ذاته. أما الرئيس بوش، فقد خاض حربين مكلفتين في أفغانستان والعراق، وسمح بزيادة الإنفاق الاستثنائي بمعدل سنوي بلغ 8 في المئة، وألغى بعض الضرائب، وكانت النتيجة تراجع الوضع المالي الأميركي من فائض كان يفوق 100 مليار عام 2001 إلى عجز يُقدَّر بـ250 مليار سنة 2007. وربما الأهم من هذا هو العجز في الحساب الجاري الذي يتزايد بسرعة، وقد أصبح يمثل اليوم أكثر من 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعرض هذا الأمر الدولار لضغط من أعلى إلى أسفل، ويثير التضخم ويسهم في تكديس الثروة والقوة في مكان آخر من العالم. وتفاقت هذه المشاكل بسبب ضعف تنظيم سوق الرهن الأميركي

وأزمة الائتمان التي نتجت منه. أسهمت الحرب في العراق أيضاً في إضعاف موقع الولايات المتحدة في العالم. فقد تبين أن هذه الحرب مكلفة بامتياز - عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً، وكذلك الأمر من الناحية البشرية. منذ سنوات، لخص المؤرخ بول كينيدي فرضيته المتعلقة بـ«التوسع الإمبريالي المفرط» التي افترضت أن الولايات المتحدة سوف تضعف في النهاية بسبب إفراطها في التوسع، تماماً كما فعلت قوى عظمى أخرى في التاريخ. وتبين أن نظرية كينيدي انطبقت بشكل شبه مباشر على الاتحاد السوفياتي، ولكن ثبت أيضاً أن الولايات المتحدة - مع كل ألبانها وديناميكيتها الإصلاحية - غير منبوعة. وليست المسألة مسألة أن الجيش الأميركي سيحتاج إلى جيل للتعافي من آثار حرب العراق وحسب؛ بل إن الولايات المتحدة أيضاً تفتقد الموارد العسكرية الكافية لمواصلة القيام بما تفعله في العراق، وطبعاً لا تحتتمل أعباء جديدة على أي مستوى في مكان آخر.

وأخيراً، ليس عالم اليوم اللاقطبي نتيجة فقط لنشوء دول ومنظمات أخرى، أو نتيجة للخطوات الفاشلة والجنونية التي قامت بها السياسة الأميركية. إنه أيضاً نتيجة حتمية للعولة. فقد زادت العوالة من حجم وسرعة وأهمية التدفقات عبر الحدود. وتدقات كل شيء تقريباً بدءاً بالمخدرات والبريد الإلكتروني وغازات الدفيئة والسلع المصنعة والبشر وصولاً إلى ذبذبات التلفزيون والراديو والفيديوهات (الحقيقية أو التي تصيب الكمبيوتر) والأسلحة. إن العوالة تعزز اللاقطبية بطريقتين رئيسيتين. أولاً، يجري العديد من التدفقات عبر الحدود خارج سيطرة الحكومات ومن دون معرفتها. ونتيجة لذلك، تخفف العوالة من تأثير القوى الكبرى. وثانياً، غالباً ما تعزز التدفقات نفسها قدرات الفاعلين من غير الدول، مثل مستوردي الطاقة (الذين تزداد ثروتهم بشكل كبير بسبب التحولات من المستوردين، والإرهابيين (الذين يستخدمون شبكة الإنترنت لتجنيد الأعضاء وتدريبهم، والنظام المصرفي الدولي لنقل الموارد، ونظام النقل الدولي لنقل البشر)، والدول التي تهدد السلم العالمي (التي تستطيع استغلال السوقين الأسود والرمادي) والشركات المدرجة في قائمة فورتشون 500 (التي تحرك الموظفين والاستثمارات بسرعة). ويتضح أكثر فأكثر أن كون بلد ما البلد الأقوى لم يعد يعني شبه احتكاره للقوة. فقد أصبح اليوم أسهل من أي وقت مضى اكتساب الأفراد والمجموعات قوة حقيقية وإظهارها.

الفوضى الاقطبية

سيترك العالم اللاقطبي بشكل متزايد انعكاسات، سلبية بغالبيتها، على الولايات المتحدة، وعلى قسم كبير من سائر العالم أيضاً. فسيصعب على واشنطن تولى القيادة في تلك الظروف التي تحاول فيها الحث على القيام بردود فعل جماعية بوجه التحديات الإقليمية والعالمية. ويرتبط أحد أسباب ذلك بحسابات بسيطة. فوجود هذا العدد الكبير من الفاعلين الذين يتمتعون بقوة فعالة ويحاولون إثبات تأثيرهم، سيكون من الأصعب تكوين ردود جماعية ودفعة المؤسسات إلى العمل. فالآن يرعى امرؤ عشرات، أصعب من أن يرعى بضعة فقط. وليس العجز عن التوصل إلى اتفاق في المحادثات التي جرت في خلال مؤتمر التجارة العالمية في الدوحة إلا مثلاً بليغاً عن ذلك.

وستزيد اللاقطبية أيضاً عدد التهديدات واحتمالات الضرر التي تواجهها دولة مثل الولايات المتحدة. قد تتخذ هذه التهديدات شكل دول تهدد السلم العالمي، أو مجموعات إرهابية، أو منتجي طاقة يعتمدون على تخفيض الإنتاج، أو مصارف مركزية يمكن لعملها أو امتناعها عن العمل أن ينشأ ظروفاً تؤثر في دور الدولار الأميركي وقوته. قد يتوجب على الاحتياطي الفدرالي أن يفكر مرتين قبل مواصلة خفض معدلات الفائدة، خوفاً من تسريع خطوة إضافية باتجاه الابتعاد عن الدولار. فقد تحدثت أمور أسوأ من الركود.

إيران هي حالة ذات صلة. فمساءنها للتحول إلى قوة نووية هي نتيجة اللاقطبية. ويفضل الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط بشكل خاص، تحولت إلى مركز مهم آخر للقوة، مركز قادر على التأثير في العراق ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية، وأكثر من هذا كله، قادر على التأثير أيضاً في الأوبك، وهي تمتلك العديد من الموارد التكنولوجية والمالية، وتتوافر أسواق عدة لصادراتها من الطاقة. وبسبب اللاقطبية، لا تستطيع الولايات المتحدة معالجة قضية إيران بمفردها، لا بل تعتمد واشنطن على آخرين



بوش... الأمبراطور النائم (أرشيف - أ ف ب)

من احتمالات فشل الدولة وعداء المواطنين. ويجب توسيع نطاق منظمة التجارة العالمية عبر اتخاذ تدابير عالمية مستقبلية، تنظم الإعانات المالية والحوافز الضريبية وغير الضريبية في أن معاً. وبناء الدعم السياسي الداخلي لمثل هذه التدابير في الدول النامية سيطلب، على الأرجح، توسيع العديد من شبكات الأمان، بما فيها بطاقات العناية الصحية المحمولة، وحسابات التقاعد، والتربية، والمساعدة على التدريب، والتأمين على الراقب. إن إصلاحات السياسة الاجتماعية هذه مكلفة وغير مضمونة في بعض الأحيان (يرجح أن يكون سبب فقدان الوظيفة ابتكاراً تقنياً أكثر بكثير من منافسة خارجية)، ولكنها، مع ذلك، تستحق أن تؤمن، نظراً إلى الأهمية الإجمالية الاقتصادية والسياسية التي يكتسبها توسيع نظام التجارة العالمي.

قد تبرز ضرورة بذل مستوى مشابه من الجهود من أجل ضمان استمرار تدفق الاستثمار. ويجب أن يكون الهدف إنشاء منظمة استثمار عالمية تشجع تدفق رأس المال عبر الحدود للحد، إلى أقصى درجة، من احتمالات اعتراض «الحماية الاستثمارية» سبيل نشاطات هي، مثل التجارة، تؤمن فائدة اقتصادية وتنشئ حصوناً سياسية بوجه عدم الاستقرار. ويمكن لمنظمة استثمار دولية أن تشجع الشفافية من قبل المستثمرين، وأن تقرر متى يكون الأمن القومي سبباً شرعياً لمنع الاستثمار الأجنبي أو الحد منه، وأن تنشئ آلية لحل الخلافات.

وأخيراً، تحتاج الولايات المتحدة إلى تعزيز قدرتها على الحؤول دون فشل الدولة ومعالجة نتائجها. وسيطلب ذلك بناء قوات عسكرية أكبر، وبناء نظام يمتلك قدرة أكبر على معالجة نوع التهديدات التي تواجهها في أفغانستان والعراق. بالإضافة إلى ذلك، يعني ذلك إقامة نسخة مدنية عن القوات الاحتياطية العسكرية تؤمن مجموعة من القدرات البشرية، من أجل المساعدة على المهام الأساسية في بناء الدولة وستكون مواصلة المساعدة الاقتصادية والعسكرية حيوية لإعانة الدول الضعيفة على النهوض بمسؤولياتها تجاه مواطنيها وجيرانها.

القوة العظمى غير المستوحدة جداً

سيكون العمل المتعدد الأطراف ضرورياً لتولي أمور عالم لاقطبي. ولكن يجب أن يُعاد تكوينه ليشمل فاعلين غير القوى العظمى، بغية تحقيق النجاح. فينبغي أن يُعاد تكوين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة الثماني (مجموعة الدول الصناعية الكبرى) لكي يعكس عالم اليوم لا عالم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد قدم نموذجاً عن ذلك اجتماع عُقد أخيراً في الأمم المتحدة بشأن الطريقة الفضلى لتنسيق ردود الفعل العالمية حيال التحديات التي تواجه الصحة العامة. فقد حضره ممثلون عن الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وشركات الأدوية، والمؤسسات، وخلايا التفكير والجامعات. وحضرت مجموعة مشابهة من المشاركين اجتماع بالي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2007 بشأن موضوع تغير المناخ. وينبغي أن تكون تعددية الأطراف أقل شكلية وشمولية، في مراحلها الأولى على الأقل. وستكون الشبكات ضرورية، مثلها مثل المنظمات، وستزداد صعوبة نيل رضى الجميع على كل الأمور؛ فيجب على الولايات المتحدة، بدلا من ذلك، التفكير في توقيع اتفاقيات مع عدد أقل من الأطراف لأهداف أكثر تحديداً. وتمثل التجارة نموذجاً في هذا السياق، إذ إن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية تملأ الفراغ الذي ينشئه فشل في عقد اتفاق بشأن التجارة العالمية. وقد تكون المقاربة نفسها فعالة بالنسبة إلى تغير المناخ، حيث قد تثبت اتفاقية تشمل جوانب من المشكلة (لنقل، اجتثاث الأشجار) أو تدابير تتعلق ببعض الدول فقط (مثل الدول الكبرى التي ينبعث منها الكربون) أنها قابلة للتطبيق، في حين أن اتفاقية تشمل كل الدول وتحاول حل كل المسائل قد تظهر غير قابلة للتطبيق. يُرجح أن يكون العمل المتعدد الأطراف الانتقائي هو السمة المميّزة.

إن اللاقطبية تعقد الدبلوماسية. فالعالم اللاقطبي لا يتضمن عدداً أكبر من الفاعلين وحسب، بل يفقد أيضاً البنى والعلاقات الثابتة التي يمكن التنبؤ بهما، وهما تحذران عوالم الأحادية أو الثنائية أو التعددية القطبية. وبشكل خاص، ستفقد التحالفات قدراً كبيراً من أهميتها، ولو كان السبب فقط أنها تتطلب تهديدات وتوقعات وواجبات، ويرجح ألا تتوافر بكثرة في عالم لاقطبي. عوضاً من ذلك، ستصبح العلاقات أكثر انتقائية ورهناً بالأوضاع. وسوف يصعب أكثر تصنيف الدول الأخرى، إما كحليفة أو كعدوة؛ فالدول سوف تتعاون في بعض القضايا، ويقاوم بعضها بعضها الآخر في قضايا أخرى. سوف يُنظر بعين التقدير إلى بناء الائتلافات وإلى الدبلوماسية التي تشجع التعاون عند الإمكان، وتحمي ذلك التعاون من انعكاسات الاختلافات الحتمية. ستفقد الولايات المتحدة القدرة على القول «إننا أن تكون معنا أو تكون ضدنا» في السياسة الخارجية.

سوف تكون اللاقطبية صعبة وخطيرة. ولكن تشجيع تحقيق درجة أكبر من التكامل العالمي سيساعد على تعزيز الاستقرار. وستعد إقامة مجموعة مركزية من الحكومات وغيرها من الملتزمين بتعددية الأطراف التعاونية، خطوة عظيمة إلى الأمام، سموها «لاقطبية متفقا عليها». وهي لن تلغي اللاقطبية، بل ستساعد على إدارتها وتعزز احتمالات عدم انهيار النظام الدولي أو تفككه.

* رئيس مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (من مجلة «فورين أفيرز» - ترجمة جورجيت فرسخ فرنجية)

على عكس التعددية القطبية التي تتضمن عدة أقطاب أو تركيزات مختلفة للقوة، يتميز النظام الاقطبي الدولي بوجود مراكز عديدة تتمتع بقوة كبيرة

تعزز العولمة الاقطبية بطريقتين رئيسيتين. أولاً، يجري العديد من التدفقات عبر الحدود خارج سيطرة الحكومات ومن دون معرفتها، وثانياً، غالباً ما تعزز هذه التدفقات قدرات الفاعلين من غير الدول، مثل مستوردي الطاقة، والإرهابيين، والشركات الكبرى

لدمير قدرات الأسلحة النووية أو البيولوجية. الضربات الوقائية، وهي غارات تهدف إلى وضع حد لخطر داهم، مقبولة إلى حد كبير، باعتبارها أحد أشكال الدفاع عن النفس. يجب ألا تستبعد قضية مبدئية، كما يجب ألا يُعتمد عليها. أبعد من مسألة قابلية التحقيق، تواجه الضربات الوقائية خطراً يتمثل بجعلها العالم اللاقطبي أقل استقراراً، لأنها قد تشجع عملياً تكاثر الأسلحة (قد ترى الحكومات تطوير الأسلحة النووية أو الحصول عليها قوة رادعة)، وأيضاً لأنها ستضعف القاعدة القائمة بثبات منذ عهد بعيد، وهي معارضة استخدام القوة لأهداف غير الدفاع عن الذات.

إن مكافحة الإرهاب ضرورية أيضاً، لكي لا يتحول عصر اللاقطبية إلى عصور ظلام حديثة. وثمة طرائق عديدة لإضعاف المنظمات الإرهابية القائمة، وذلك عبر استخدام الاستخبارات ووسائل تنفيذ القانون والقدرات العسكرية. لكن هذه اللعبة لعبة خاسرة، إلا إذا أمكن القيام بعمل ما لخفض التجنيد، فينبغي على الأهل والشخصيات الدينية والزعماء السياسيين أن يزرعوا صفة الشرعية عن الإرهاب، عبر إشعار الذين يعتنقونه بالخرزي والعار. والأهم من هذا، يتوجب على الحكومات أن تجد طرائق لدعم الشبان والشابات العدائين في مجتمعاتهم، وهو أمر لا يمكن أن يحدث بغياب الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة.

قد تمثل التجارة وسيلة اندماج فعالة، فهي تمنح الدول مصلحة في تجنب النزاع، لأن عدم الاستقرار يعطل التدابير التجارية المربحة التي تزيد الثروة وتعزز أسس نظام سياسي داخلي. وإن التجارة تسهل النمو، وبالتالي تقلل

لدعم العقوبات السياسية والاقتصادية، أو منع وصول إيران إلى التكنولوجيا والمواد النووية، فاللاقطبية تولد اللاقطبية.

ومع ذلك، حتى لو كانت اللاقطبية محتومة، ليست الصفة المميّزة لها بالمحتومة. اقتباساً عن كلام هيدلي بول، المنظر في العلاقات الدولية، إن السياسات العالمية، في أي مرحلة من المراحل، هي مزيج من الفوضى والمجتمع، والمسألة مسألة توازن واتجاه. يمكن القيام بخطوات كثيرة لصياغة شكل العالم اللاقطبي، ويجب القيام بذلك. فالنظام لن ينشأ بمفرده، لا بل على العكس، ستزداد الفوضى في العالم اللاقطبي مع الوقت إذا ترك يعمل على هواه. فالإنهيار يقضي بأن تتجه الأنظمة المؤلفة من عدد كبير من الفاعلين نحو المزيد من العشوائية والفوضى في غياب التدخل الخارجي.

تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بخطوات للتقليل من فرص تحول عالم لاقطبي إلى حالة فوضى، ينعدم فيها الاستقرار، ويتوجب عليها أن تفعل ذلك. ليست هذه دعوة إلى العمل من طرف واحد؛ بل دعوة إلى الولايات المتحدة لترتيب منزلها الداخلي. لقد أصبحت الأحادية القطبية أمراً من الماضي، ولكن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بقدرة تفوق قدرة أي فاعل آخر على تحسين نوعية النظام الدولي. والسؤال هو عما إذا كانت ستستمر بامتلاك مثل هذه القدرة.

الطاقة هي القضية الأهم. فالمستويات الحالية الأميركية من الاستهلاك والواردات، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على المناخ العالمي، تغذي اللاقطبية عبر تأمين موارد مالية كبيرة لمنتجي النفط والغاز. وسيخفف خفض الاستهلاك الضغط على الأسعار العالمية، ويقلل من ضعف الولايات المتحدة أمام التلاعب بالسوق الذي يقوم به تجار النفط، ويبطئ من سرعة التغير المناخي. والنبا السار أنه يمكن إتمام ذلك من دون إلحاق ضرر بالأقتصاد الأميركي.

تعزيز الأمن الوطني مسألة ضرورية أيضاً. والإرهاب، كالمراض، لا يمكن استئصاله. فسيكون هناك دوماً أشخاص لا يستطيعون الاندماج في المجتمعات، يسعون إلى تحقيق أهداف يتعذر تحقيقها بواسطة السياسات التقليدية. وسوف ينجح الإرهابيون أحياناً، على الرغم من المساعي القصوى التي يبذلها المؤمنون على الأمن القومي. فالملحوظ إذا هو خطوات تجعل المجتمع أكثر طواعية، وهو أمر يتطلب تأمين الموارد المناسبة وتدريب المستجيبين لحالات الطوارئ، وبنية تحتية أكثر مرونة ومتانة. وينبغي أن يكون الهدف هو الحد من تأثير حتى الهجمات الناجحة.

قد تكون مقاومة الانتشار الإضافي للأسلحة النووية والمواد النووية غير المحمية على قدر ذاته من الأهمية التي تكتسبها أي مجموعة من المهام الأخرى، وذلك نظراً إلى قدرتها التدميرية. فعبر إقامة مصارف لليورانيوم المخصب أو الوقود المستهلك، توضع تحت إدارة دولية وتمكن الدول من الوصول إلى مواد نووية حساسة، قد يستطيع المجتمع الدولي مساعدة هذه الدول على استخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء بدلا من القنابل. ويمكن تأمين ضمانات أمنية وأنظمة دفاعية للدول التي تشعر بأنها، من دون هذين الإجراءين، مجبرة على تطوير برامج نووية بمفردها من أجل مواجهة برامج جيرانها النووية. ويمكن أيضاً اعتماد عقوبات صارمة، تدعمها قوة مسلحة أحياناً، من أجل التأثير في الدول الراغبة في أن تصبح نووية. وعلى الرغم من ذلك، تبقى مسألة استخدام القوة العسكرية